مراجعة إستراتيجية الأمن القومي العراقي بعد عام 2003

م.د حيدر قحطان سعدون (*[1])

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المُستخلص:

تلجأ الدول إلى وضع إستراتيجية عُليا شاملة تمثل خط سير لها في أوقات السلم والحرب وتستهدف حفظ الأمن القومي للدولة وحماية وجودها وبقائها في ظل نظام دولي يحكمه مبدأ الفوضى التنظيمي؛ إذ لا وجود لمبدأ الهرمية أو لسلطة عُليا أو حكومة عالمية تضبط تفاعلاته وتمارس سلطة الأمر والنهي على أعضائه. على ان إستراتيجيات الدول، التي تمتاز بالمرونة والاستمرارية ووضوح الأهداف، تستهدف معالجة التحديات والتصدي لكل ما يهدد الأمن القومي للدولة من مصادر التهديد، داخلية كانت أم خارجية. وعند دراسة الحالة العراقية بعد العام 2003، يلحظ الباحث والمتتبع ان العراق واجه تحديات كبيرة واستحقاقات صعبة كان على صانع القرار مواجهتها والتعامل معها، ابتداءً من الحاجة إلى إعادة بناء الدولة وترميم سيادتها الوطنية بعد الغزو والاحتلال الأجنبي، ومواجهة خطر الإرهاب والعنف الداخلي، وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية في ظل الدعوات والحركات الانفصالية، وصولاً إلى الأزمات الإقليمية والدولية وتداعياتها على الأمن الوطني، وكل ما يمس أمن المجتمع واستقراره، وتحرير الفرد فيه من حالتي الحاجة والخوف.

الكلمات المفتاحية : الأمن القومي، الإستراتيجية العُليا، العراق، التحديات الداخلية والخارجية.

المقدمة :

تذهب إحدى النظريات في العلاقات الدولية إلى ان سلوك الدول على "المسرح" الدولي هو امتداد لسلوك الفرد. فالدولة هي كيان سياسي معنوي يتكون من مجموعة من الأفراد الطبيعيين الذي يمثلون شعب تلك الدولة وصناع القرار فيها. وإذا ما كانت الحياة الإنسانية قائمة على فكرة خوض التجارب والاستفادة منها ومراجعتها؛ لتقييمها وتعيين نقاط الضعف والقوة، وتصويب الخطأ إن وجد. فإن الدول كذلك تعمد إلى مراجعة إستراتيجياتها وتقييمها، وتعيين مواضع الضعف والقوة فيها، واستخلاص الدروس والعِبر للاستفادة منها مستقبلاً في تطوير إستراتيجية شاملة، وتحسين أداء الدولة وسلوكها في مواجهة ما قد يعرض لها من تحديات أمنية داخلية كانت أم خارجية. وهو ما ستحاول هذه الدراسة استهدافه، من خلال مراجعة وتقييم إستراتيجية الأمن القومي العراقي للحُقبة ما بعد عام 2003 وحتى تأريخ كتابة هذه السطور.

أهمية البحث:

تقييم أداء الدولة العراقية، للمرحلة السابقة، في مجالات مختلفة؛ كمكافحة الإرهاب، وتعزيز السيادة الوطنية في مواجهة تحديات الوجود العسكري الأجنبي، وحماية الوحدة الوطنية في ظل الدعوات والحركات الانفصالية، وغيرها من استحقاقات الأمن القومي بأبعاده المختلفة كالأمن المائي وأمن الطاقة. فضلاً عن، تقييم الأداء الحكومي في التكيف والتعامل مع تداعيات الأزمات الإقليمية والدولية.

هدف البحث: تطوير إستراتيجية شاملة للأمن القومي العراقي، في مواجهة مختلف التحديات الأمنية الحاضرة منها والمستقبلية.

مشكلة البحث : تتمثل، من خلال، طرح التساؤل التالي: ما طبيعة ومدى استجابة إستراتيجية الأمن القومي العراقي للتحديات الأمنية الداخلية والإقليمية والدولية للحُقبة ما بعد عام 2003؟. وعليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما المقصود بإستراتيجية الأمن القومي (العُليا)؟.

ما التحديات الداخلية للأمن القومي العراقي للحُقبة ما بعد عام 2003؟, وما مدى الاستجابة الحكومية لها؟.

ما التحديات الخارجية للأمن القومي العراقي للحُقبة ما بعد عام 2003؟, وما طبيعة الاستجابة الحكومية لها.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان العراق واجه ما بعد عام 2003 مجموعة من الاستحقاقات والتحديات الأمنية، الداخلية والخارجية، كان عليه التعامل معها. من خلال صياغة إستراتيجية قومية شاملة للتكيف مع تلك التحديات. وقد تميزت تلك الإستراتيجية بنوع من المرونة والبراغماتية مع الحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية العُليا).

---

1 * مدرس (دكتوراه)/ قسم السياسة الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين/ الجادرية/ بغداد/ العراق.

haider.qahtan@nahrainuniv.edu.iq

الإطار المنهجي للبحث: اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة وجمع البيانات حول الحالات أو الظواهر البسيطة والفرعية بغية الوصول إلى القواعد والأسس العامة والشاملة. أي التدرج في دراسة الظاهرة موضوع البحث من الخاص (الاستجابات الفرعية للتحديات الأمنية الداخلية والخارجية) للوصول إلى النتائج العامة (إستراتيجية شاملة للأمن القومي العراقي).

أولاً. مفهوم إستراتيجية الأمن القومي (العُليا)

يُعَرّف (الأمن) بأبسط معانيه, بأنه غياب حالة الخوف, إذ يأمن الإنسان على نفسه وماله وأهله وأرضه. وعُدّ الأمن من أهم المواضيع التي شغلت محور اهتمام الإنسان منذ فجر التأريخ, إذ سعت الحضارات الإنسانية الأولى الى إشباع حاجة الإنسان الى الأمن من خلال سَن مجموعة من القوانين التي تنظم حياة الأفراد في تلك المجتمعات. إذ ظهرت القوانين الشرقية القديمة في العراق, كقانون (أورنمو, بلالاما, لبت عشتار, وحمورابي) (1). وقد تناولت تلك القوانين مختلف مجالات الحياة اليومية وواجب أداء الخدمة العسكرية وعقوبات الخيانة والتعامل مع الأعداء, وأسست لمجموعة من الأنظمة الجنائية والاجتماعية والزراعية, فيما يُقارب اليوم المفهوم الحديث للأمن الوطني أو أمن الدولة. ففي العراق القديم, تطالعنا بعض النصوص العقابية الخاصة بالجرائم الموجهة ضد المجموع, فنرى أن التخلف عن أداء الخدمة العسكرية وإيواء المعادين للدولة ومساعدتهم تكون من الجرائم الخطيرة, فقد نصت المواد (26, 33) من شريعة حمورابي على عقوبة الموت لمن يرتكب هذه الجرائم (2). كما تضمنت شريعة حمورابي أنظمة صارمة فيما يتعلق بشؤون الري والزراعة, فحُتِمَ على كل مزارع, كبيراً كان أو صغيراً, أن يُطَهر ترعة المياه المارة في أرضه ويحافظ على سدودها. هذا فضلاً عن, القوانين الخاصة بالمرأة, كقانون الطلاق, إذ أُلزم الرجل بدفع نفقة الزوجة المطلقة حتى تستطيع أن تُعيلَ أبنائها, مع السماح للمرأة بمزاولة بعض الأعمال كالتجارة (3). والجدير بالذكر, أن شريعة حمورابي عُدت من قبل الباحثين أول قانون جنائي في تأريخ الإنسانية(4).

ومع تطور الحياة البشرية وتعقدها وسعي الأفراد إلى تنظيم حياتهم من خلال التنازل عن جزء من سيادتهم لصالح سلطة عُليا تُنتخب منهم وتحكم باسمهم وتفصل في منازعاتهم وما اختلفوا فيه، وفقاً لفكرة "العقد الاجتماعي"، حصل الانتقال من المجتمع الفوضوي إلى المجتمع السياسي الذي تطور مع الزمن وصولاً لظهور ما يُعرَف بالدولة القومية الحديثة وظهور مفهوم جديد للأمن ألا وهو (الأمن القومي).

"ويقوم التأسيس لهذا المفهوم على فرضية مفادها أن الأمن القومي مفهوم عام تشترك كل الدول في تبني مبادئه الأساسية المتمثلة في حماية أركان الدولة، وضمان قيمها ومصالحها، وتحقيق أهدافها، وتطبيق هذه المبادئ، وامتلاك القدرات والوسائل والأساليب اللازمة لذلك، في ضوء الاحتمالات بشأن المتغيرات الداخلية والخارجية، ومقتضيات التعامل معها بموضوعية وواقعية" (5). فالأمن القومي، وفقاً لما تقدم ذكره، يستهدف "تأمين كيان الدولة والمجتمع، ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة، اقتصادياً واجتماعياً، لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" (6).

ولأن الدولة بحاجة إلى وضع إستراتيجية شاملة تحدد فيها أهدافها بوضوح، فتكون أهدافاً واقعية وعقلانية، في ضوء إستراتيجية تمتاز بالاستمرارية والمرونة في التعامل مع المواقف غير المتوقعة (كحالة الحرب مثلاً)، والقدرة على تقديم البدائل المناسبة في مثل هذه الظروف (7). فنكون أمام إستراتيجية قومية (عُليا) تمتاز بالشمولية. فلا يقتصر نشاطها على أوقات الحرب فقط، بل تتعدى ذلك إلى أوقات السلم أيضاً. فهي، كما يصفها "راول كاستيه" في تعرفيه لها، بأنها : "(فن

---

1 نجدت صبري, "الإطار القانوني للأمن القومي", بلا ط, (عمان: دار دجلة, بلا سنة), ص ص 22 ـ 23.

2 المصدر نفسه, ص 25.

3 عبد الوهاب الكيالي, "موسوعة السياسة ـ ج 2", بلا ط, (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بلا سنة), ص 587.

4 المصدر نفسه.

5 علي عباس مراد، "مشكلات الأمن القومي.. نموذج تحليلي مقترح"، دراسات إستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (105)، 2005)، ص 17.

6 علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ص 27- 28.

7 عبد القادر محمد فهمي، "المدخل في دراسة الإستراتيجية"، بغداد، 2009، ص ص 21- 23.

السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في أوقات السلم والحرب)" (1). إذ "تقود الصراع سواء كان عنيفاً ومباشراً أو غير عنيف وغير مباشر، وسواء دار في الميادين السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو فيها كلها في وقت واحد (2). كما تتطلب هذه الإستراتيجية أجهزة متخصصة ضمن هياكل الدولة تشرف على تنفيذها، تضم كوادر بشرية على درجة عالية من الروح الوطنية والكفاءة في أداء المهام المُناطة بها.

وبقدر تعلق الأمر بأنموذج دراستنا، فمن المفيد التعريف بهيكلية أجهزة الأمن القومي في دولة جمهورية العراق، والتي تنقسم إلى نوعين :

1. مجلس الدفاع الأعلى: تشكل (مجلس الدفاع الأعلى) لأول مرة بموجب القانون رقم (15) لسنة 1937, ومن ثم القانون رقم (138) لسنة 1965, وكذلك بالقانون رقم (84) لسنة 1972, والذي أنيطت به مهام الدفاع والأمن الوطني على وجه الخصوص. كما وردت الإشارة الى (المجلس الأعلى لأمن الدولة في العراق) بالقانون رقم (83) لسنة 1979 وفي المادة (26) منه, كما حددت المادة (2) من هذا القانون, مفهوم الدائرة الأمنية بـِ (رئاسة المخابرات العامة, مديرية الأمن العامة, ومديرية الاستخبارات العامة) (3).

2. الأجهزة الأمنية المتخصصة: لقد نظمت قوانين عديدة, الأجهزة الأمنية المتخصصة في العراق, ومن أهمها, قانون هيئة الأمن الوطني ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة رقم (53) لسنة 1959, وبموجبه تمّ تشكيل هيئة الأمن الوطني للنظر في جميع القضايا التي تتعلق بتنسيق التعاون بين مديريات الأمن والاستخبارات كافة, فيما يخص النشاط الداخلي والخارجي المعادي للجمهورية, أو تمس تنسيق أي تعاون آخر له علاقة بالدوائر المعنية ورسم خطة الدعاية من الداخل والخارج لخدمة الجمهورية. وتتكون الهيئة المذكورة من: رئاسة مدير الاستخبارات العام وعضوية كل من مدير المباحث العام, مدير الاستخبارات العسكرية, مدير التوجيه والإذاعة العام, مدير في وزارة الداخلية والاقتصاد, مع إضافة أي مدير عام آخر (المادة/1, الفقرة: أ, ب, جـ). وبموجب القانون المذكور تشرف هيئة الأمن الوطني على مديريات ودوائر الأمن والاستخبارات في الدولة في شؤون الأمن والاستخبارات كافة, وترسم هيئة الأمن الوطني الخطط اللازمة لتأمين سلامة الجمهورية, وتصدر الوصايا الى الجهات ذات العلاقة لتطبيقها.... وتعرض قراراتها على رئيس الوزراء لإقرارها (م/ 4). أما مديرية الاستخبارات العامة فترتبط برئيس الوزراء مباشرة (م/ 5), وتختص بجمع الأخبار والمعلومات المتعلقة بسلامة الدولة وتقوم بتمحيصها ودراستها, وتقديم الاستشارات والتوصيات اللازمة الى الوزارات والمصالح الحكومية عند الضرورة (4).

وعند الحديث عن إستراتيجية الأمن القومي العراقي (العُليا) وأبرز التحديات التي واجهتها بعد العام 2003. وهو العام الذي تعرضت فيه الدولة العراقية لحملة عسكرية أجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار (الحرية من أجل العراق)، والتي أسفر عنها احتلال البلاد وإسقاط النظام السياسي الحاكم آنذاك، مخلفتاً خسائر بشرية ومادية كبيرة. فضلاً عن، العنف الداخلي والانفلات الأمني الذي أعقبها، مِما جعل العراق عُرضة للتدخلات الخارجية وهجمات المجاميع الإرهابية التي اجتاحت الحدود وسيطرت على مساحات واسعة من محافظات عراقية عدة. كل ذلك جاء مترافقاً مع مرحلة تأريخية صعبة شهدها الإقليم بشكل عام، ما قبل احتلال العراق وما بعده. ابتداءً من غزو أفغانستان عام 2001، وحتى أحداث (الربيع العربي) منذ العام 2011، وما رافقها من فوضى أمنية لاسيما في الدول المجاورة للعراق، وتحديداً سوريا، وهو ما وضع الدولة العراقية أمام تحديات كبيرة، داخلية وخارجية، لأمنها القومي يتطلب التعامل معها. وهو ما سنتعرض له تفصيلاً، عَرضاً وتقييماً، في المطلبين التاليين من هذه الدراسة.

ثانياً. التحديات الداخلية للأمن القومي العراقي

ويمكن تقسيمها إلى ما يلي ذكره :

1. الإرهاب: شكّلَ الإرهاب تحدي وجودي للأمن القومي العراقي, لاسيما بعد سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على مساحة واسعة من الأراضي العراقية, قبل أن تتمكن القوات العراقية وبمساندة المتطوعين من أبناء الشعب العراقي من تحرير الأراضي والمدن المغتصبة. وبناءً عليه, شرّعت الحكومة العراقية قانون خاص لمكافحة الإرهاب ومعالجة كل المسائل المتعلقة به. وهذا القانون هو قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005. إذ حددت المادة الثالثة من القانون الأفعال التي تُعَد من جرائم أمن الدولة,

---

1 المصدر نفسه، ص 26.

2 المصدر نفسه، ص 26.

3 نجدت صبري, مصدر سبق ذكره, ص 74.

4 نجدت صبري, مصدر سبق ذكره, ص ص 82 ـ 83.

ومنها ([1]) :

أ. كل فعل ذو دوافع إرهابية من شأنه تهديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع ويمس أمن الدولة واستقرارها أو يضعف من قدرة الأجهزة الأمنية في الدفاع والحفاظ على أمن المواطنين وممتلكاتهم وحدود الدولة ومؤسساتها سواءً بالاصطدام المسلح مع قوات الدولة أو أي شكل من الأشكال التي تخرج عن حرية التعبير التي يكفلها القانون.

ب. كل فعل يتضمن الشروع بالقوة أو العنف في قلب نظام الحكم أو شكل الدولة المقرر في الدستور.

ت. كل من شرع في إثارة عصيان مسلح ضد السلطة القائمة بالدستور أو اشترك في مؤامرة أو عصابة تكونت لهذا الغرض.

- أما المادة الرابعة من القانون, فتناولت عقوبات من يتورط بجرائم إرهابية, وهي كالتالي ([2]) :

أ. يعاقب بالإعدام كل من ارتكب، بصفته فاعلاً أصلياً أو شريك عمل, أياً من الأعمال الإرهابية الواردة بالمادة الثانية والثالثة من هذا القانون, يعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مَكَّن الإرهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الأصلي.

ب. يعاقب بالسجن المؤبد من أخفى عن عمد أي عمل إرهابي أو آوى شخص إرهابي بتهمة التستر.

على ان المعالجات القانونية لظاهرة الإرهاب، تُعَد غير كافية أو مُجدية، ما لم تترافق معها معالجات اقتصادية واجتماعية تستهدف البيئة الاجتماعية المرشحة لأن تكون بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية. لاسيما مع سعي تلك التنظيمات إلى "التقرب من السكان، وإشعارهم بأنها ستكون عوناً لهم، مع استخدام أسلوب الشحن والحشد الطائفي، وشعارات المنقذ والمخلص، وهي الطريقة التي تعامل بها تنظيم (داعش) الإرهابي مع أهالي محافظة نينوى. إذ ساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالفقر، والبطالة، والجهل – التي تعاني منها محافظات عراقية عدة – على توفير بيئة مثالية لتجنيد الأعضاء ضمن صفوف التنظيم. ترافق ذلك مع مشاكل اقتصادية أثقلت كاهل المواطن العراقي كالتضخم وانخفاض القيمة الشرائية للنقد، مِما أدى إلى تدهور أكبر في القيم الاجتماعية....، ما نتج عنه سلوكيات سلبية كمظاهر الاعتداء على الملكية العامة، واستشراء حالات الفساد الإداري (كالرشوة، والتزوير، والاختلاس)، وتراجع معيار المسؤولية الاجتماعية وغيرها من المظاهر السلبية وغير الأخلاقية التي باتَ يشهدها المجتمع العراقي ضمن ما يُعرَف بـ (ثقافة الفقرPoverty Culture)؛ ويُراد بها طريقة الحياة التي تسترشد بقيم تنتقل من جيل إلى جيل، لتؤلف أساس تكيف "الفقراء" بما يحيط بهم، وبالواقع الصعب الذي يعيشونه، كالإدمان على الكحول والمخدرات وانتشار تجارة الجسد (الرقيق الأبيض) وغيرها" ([3]). كما ان بعض تلك الأعمال غير المشروعة، كتجارة المخدرات وغيرها، قد تلجأ إليها الجماعات الإرهابية في تمويل أنشطتها وأعمالها التخريبية.

يضاف إلى كل ما تقدم، مُعضلة عوائل التنظيمات الإرهابية لاسيما من الأطفال أو ما يُعرف بـِ (أشبال الخلافة)، الذين يسكن بعضهم في مخيمات معزولة أمنياً (كمخيم الجَدْعة)، وضرورة العمل على إعادة إدماج هؤلاء الأطفال ضمن النسيج الاجتماعي الوطني كأحد أولويات بناء السلام لمرحلة ما بعد الصراع. مع الحرص على عدم استغلالهم مستقبلاً ضمن أنشطة إرهابية أو تخريبية.

2. قوات التحالف الدولي المؤقتة : وهي القوات التي تولت عملية غزو العراق في عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي "عُهِدَ لها لاحقاً بمسؤولية إعادة إعمار عراق ما بعد الحرب، خلافاً للعرف الدولي المعتاد ولمبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع أو غيرها من العمليات، ما خلا الحروب، إذ يقتصر دور الجيش على دعم السلطة المدنية. لكون السلطة المدنية هي وحدها القادرة على ممارسة السيطرة المناسبة في عملية التنسيق بين كل العناصر المعقدة اللازمة لبناء الدولة، بما في ذلك الحكم الرشيد، والاستخبارات، والدفاع، والتنمية الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية"

1قانون مكافحة الإرهاب, رقم (13) لسنة 2005, ص ص 8 ـ 9.

2 المصدر نفسه, ص 9.

3حيدر قحطان سعدون، "المواطنة والأمن الإنساني في العراق بعد 2003.. الأبعاد والتداعيات الأمنية"، مجلة قضايا سياسية، (بغداد : كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العدد (73)، 2023)، ص 76.

([1]). وفي الواقع، "فقد ألحَق تدخل الآلة العسكرية في العراق، والمتمثلة بسلطة التحالف المؤقتة، في كل مجالات الحكومة الضرر البالغ بعملية إعادة الإعمار المدني. حتى بدا في بعض الأحيان أن الكمّ الهائل من الموارد التي أنفقها الجيش الأمريكي في إدارة سلطة التحالف المؤقتة، وهي إدارة معقدة متعددة الوكالات، كانت معرضة لخطر أن تتجاوز إجمالي الموارد المكرسة لعملية إعادة الإعمار نفسها" ([2]). يضاف إلى ذلك الخسائر البشرية الناجمة، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الأنشطة العسكرية لقوات التحالف. إذ "قُتِلَ وأصيب مئات الآلاف من العراقيين نتيجة العمليات الحربية والعنف الداخلي، وقد أشارت دراسة أعدتها جامعة (جون هوبكنز) الأمريكية إلى مقتل ما لا يقل عن 65 ألف عراقي منذ بداية الغزو عام 2003 (وحتى تأريخ إعداد تلك الدراسة)، ضمنهم علماء وأصحاب كفاءات علمية وأساتذة جامعات وأطباء ومهندسون وحملة شهادات عُليا" ([3]). كُل ذلك أثار استياءً عـــامـــاً لدى أبناء الشعب العراقي، ورفضاً لتواجـد تلك القـــوات بوصفها قـــوات احتلال أجنبية

يتوجب مقاومتها.

ومع تنامي حركة المقاومة الشعبية المسلحة وجهود المفاوض العراقي، تمكنت الدولة العراقية من إبرام اتفاق لانسحاب القوات الأمريكية من العراق بحلول عام 2011. إلا ان تلك القوات عاودت التدخل في عام 2014، بناءً على طلب الحكومة العراقية حينها للمساعدة في التصدي لتنظيم (داعش) الإرهابي بعد سيطرته على محافظة الموصل في شمال العراق وسعيه للتمدد إلى محافظات عراقية أخرى. وعلى الرغم من، اختلاف تقييم حجم المساعدة العسكرية المقدمة من قبل القوات الأمريكية في محاربة الإرهاب ومدى تأثيرها في سير العمليات، فإنه من المؤكد ان استمرار تواجد القوات الأجنبية على الأراضي العراقية أصبح عاملاً مقوضاً للأمن والاستقرار الداخلي، لاسيما بعد تورطها في أعمال عدائية استهدفت شخصيات ومقرات تابعة لهيئة الحشد الشعبي والمؤسسة العسكرية الرسمية العراقية، وهو ما عدته الحكومة العراقية انتهاكاً صريحاً للسيادة لا يُمكن التغاضي عنه. وبتالي أصبح الإسراع في التوصل إلى اتفاق لجدولة الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من العراق مطلباً وطنياً وضرورة مُلحة تقتضيها المصلحة الوطنية العُليا.

3. القضية الكردية: "ارتبطت القضية الكردية في العراق بتطورات الحركة القومية الكردية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (....). وفي الحُقبة التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية 1991، وما شهدته الحركة القومية الكردية من تطور بدءاً بانتفاضة عام 1991، وما أعقبها من إقامة المنطقة الآمنة في شمال العراق، تمتع الأكراد باستقلال فعلي في إدارة شؤون إقليمهم بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد" ([4]). وفي المرحلة التي أعقبت احتلال العراق عام 2003، ومن ثُمّ إقرار دستور البلاد الدائم لعام 2005, أقرّ الدستور العراقي لعام 2005، شكل النظام الاتحادي ليتكون من: العاصمة والأقاليم والمحافظات اللامركزية والإدارات المحلية. فيما حددت المادة 114 من الدستور؛ إقليم كردستان وسلطاته القائمة بعده إقليماً اتحادياً ([5]). أما المادة الأولى من الدستور فقد أكدت على ان: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة,...., وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) ([6]). وعليه، فإن المحاولات الانفصالية لأي مكون من مكونات الشعب العراقي, عُدت بموجب هذا الدستور, محاولات غير قانونية دستورياً, فضلاً عن كونها, تمس بوحدة العراق السياسية والجغرافية. في المقابل, كانت هناك رغبة حقيقية من بعض القيادات السياسية الكردية في العراق للاستقلال والانفصال عن الدولة العراقية يدفعهم في ذلك حُلم تكوين دولة كردية مستقلة تشمل أراضيها المناطق التي يسكنها الأكراد في كل من العراق وتركيا وسوريا وإيران, فضلاً عن, تأريخ من الأزمات بين الحكومات العراقية السابقة والقيادات الكردية وهو ما دفع أكثر نحو مطلب الاستقلال. ومِما فاقم من حجم المشكلة, إصرار القوى السياسية الكردية على إضافة مناطق أخرى إلى إقليم كردستان, وهي (كركوك والموصل وأجزاء من محافظات أخرى تسميها القوى الكردية المناطق المقتطعة, وتسميها

---

1 مايكل روز، "حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق"، سلسلة محاضرات الإمارات، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص ص 18- 19.

2 المصدر نفسه، ص 19.

3 حامد عبيد حداد، "التداعيات الاجتماعية للاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي"، أوراق دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد (165)، (أيار/ 2008))، ص 9.

4 ستار جبار علاي، "الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (54)، 2012)، ص ص 124- 125.

5 المصدر نفسه، ص 125.

6 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة الأولى، ص 3.

الحكومة العراقية المناطق المتنازع عليها) (1). وفي الواقع, فإن القضية الكردية, لازالت من الأزمات المزمنة التي تعاني منها الحياة السياسية العراقية, والتي تستوجب أن يوضع لها حل يُرضي جميع الأطراف السياسية وبما يضمن وحدة العراق أرضاً وشعباً.

4ـ الأمن المائي : يُعَـــد الأمن المائي أحد مفردات الأمن القومي للدولة بالغة الأهمية, حتى قيل في الدلالة على أهميته؛ انه إذا أردت السيطرة على الحكومات فعليك بالسيطرة على مصادر الطاقة، أما إذا أردت السيطرة على الشعوب فعليك بالسيطرة على منابع المياه (2). كما "يشكل الأمن المائي رديفاً إستراتيجياً للأمن الغذائي؛ إذ ان الأمن الغذائي لا يمكن ان يتحقق دون توفير الموارد المائية، وهذا يتطلب بدوره تنمية هذه الموارد لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان من المياه من خلال العمل على تنفيذ متطلبات الأمن المائي" (3). ويُعَد العراق أحد بلدان العالم العربي التي "تقع في منطقة مدارية جافة، وان ما نسبته 90 % من مياهها تنبع وتمر بدول أخرى، ويقع معظم سكانها تحت خط الفقر المائي، إذ يصل نصيب الفرد إلى أقل من 1000 م3 سنوياً" (4). وقد عانى العراق في مراحل تأريخية مختلفة من أزمات مائية، ترجع في بعض أسبابها إلى ظروف مناخية طبيعية متمثلة بقلة مياه الأمطار والسنوات المُمطرة وظاهرة الاحتباس الحراري. أما القسم الآخر منها, فهي أسباب سياسية تتعلق بالسياسات المائية لدول الجوار, تركيا وإيران, التي كان لها تأثيرات سلبية على المخزون المائي للدولة العراقية. فضلاً عن, إمكانية استخدام ورقة المياه كوسيلة للضغط والمساومة من أجل الحصول على بعض الامتيازات، لاسيما مع وجود سوابق تأريخية في هذا المجال. كقيام تركيا في العام 1991, بحبس مياه نهر الفرات بحجة ملئ خزان أتاتورك مستغلة ظروف العراق الصعبة آنذاك (الحرب والحصار) لتضغط عليه من أجل الحصول على امتيازات نفطية, مِما شكل خطراً على الاقتصاد العراقي (5). الأمر الذي يوجب على الحكومة العراقية التوصل إلى اتفاق مُرضي مع كل من تركيا وإيران بشأن بنائهما للسدود، وضمان حصة العراق المائية، والعمل بمبدأ تقاسم المنفعة والضرر ما بين دول المنبع والمجرى والمصب.

5. أمن الطاقة (*6) : تعد قضية أمن الطاقة إحدى القضايا الأمنية الحساسة التي أخذت مكانتها العالمية ضمن نطاق الدراسات الإستراتيجية والأمنية والمفاهيم والمتغيرات التي أعقبت الحرب الباردة؛ كالعولمة والإرهاب والاعتمادية الدولية.. إلخ، إذ باتت مصادر الطاقة وكيفية تأمين إمداداتها في ضوء التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة، الشُغل الشاغل للدول ولاسيما الصناعية الكُبرى، التي وضعته ضمن إستراتيجيتها نظراً لارتباط المُحددات الرئيسة لقوة الدولة بتحقيق أمنها الطاقوي" (7). ومفهوم أمن الطاقة لم يَعُد يقتصر في الوقت الحاضر، وفي ظل تطور المدركات والمقاربات الأمنية وشموليتها، "على المنظور التقليدي الذي يتمثل بِـ (أمن العرض) وهو مفهوم يخدم بالدرجة الأساس الدول المستهلكة للطاقة التي تسعى إلى ضمان إمدادات كافية من الطاقة،....، وإنما المفهوم الجديد لأمن الطاقة باتَ يشمل أيضاً (أمن الطلب) على النفط والغاز بهدف تحقيق المزيد من الضمانات للاستثمارات والمشاريع الضخمة التي تنفذها الدول المنتجة لتأمين صادراتها

1علي عباس مراد, "حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق", مجلة حمورابي, (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية, (العدد 4), (ديسمبر/ 2012)), ص223.

2 مقولة لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق "هنري كيسنجر"، نقلاً عن: حامد عبيد حداد، "الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط (دراسة اقتصادية)"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: بيت الحكمة، العدد (27)، 2013)، ص 106.

3 حامد عبيد حداد, "تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)", مجلة دراسات دولية, (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد, العدد (51), (كانون الثاني/ 2012)), ص 88.

4 حامد عبيد حداد, "الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط (دراسة اقتصادية)"، مصدر سبق ذكره، ص 106.

5 حامد عبيد حداد, "تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)", مصدر سبق ذكره، ص 91.

6 * فقرة (أمن الطاقة) أعلاه، مقتبسة عن ورقة بحثية (غير منشورة) تقدم بها الباحث بعنوان: (النفط العراقي ومستقبل أمن الطاقة في ظل "حرب المضايق".. (مضيق هرمز إنموذجاً))، للمشاركة في الندوة العلمية التي أقامتها كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين والموسومة (العراق ومستقبل أمن الطاقة) في تأريخ (2023/11/7). تمّ إدراجها هنا بما يتناسب مع أهمية الموضوع.

7 أحمد محمود عبد المجيد العبدلي، "الطاقة ومستقبل مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي", أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2023، ص 39.

البترولية" [1]. وهذا البُعد الجديد لأمن الطاقة، أي تأمين الطلب، هو إحدى المواضيع المهمة التي حازت اهتمام صانع القرار في الدولة العراقية، لاسيما مع اعتماد العراق في تنشيط اقتصاده وتوفير ما يحتاجه من العُملة الصعبة على عائدات صادراته النفطية إلى دول العالم المختلفة. "إذ حافظ النفط على موقع الصدارة وبفارق كبير جداً عن ما سواه من الإيرادات، مع توجه حكومي نحو تضخيم هذا النوع من الإيرادات عبر رفع الإنتاج، وهذا ما دفع الاقتصاد العراقي إلى حالة تُعرف بـ (متلازمة المرض الهولندي Dutch diseases) أي التركيز على القطاع المدر للدخل، دون إبداء اهتمام للقطاعات الأخرى في الاقتصاد، وهو ما عزّز من الأحادية في الاقتصاد، وأضعف القدرة على تنويع مصادر الدخل" [2]. وزاد من ارتباط التنمية الاقتصادية في البلاد بالقطاع النفطي الذي يتميز بعدم الاستقرار لتأثره بالتطورات والأحداث الإقليمية والعالمية. الأمر الذي حَتَّمَ ضرورة تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد فقط على واردات النفط لاسيما في ظل ما تشهده أسواق الطاقة من تقلبات في الأسعار. فالجهد الحكومي لا بد أن ينصب على دعم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى الزراعية منها والصناعية والسياحية، لاسيما مع ما يمتلكه العراق من أراضي صالحة للزراعة وطاقات بشرية ومراكز سياحية مختلفة. فضلاً عن، إمكانية إنشاء ما يُعرَف بصناديق الثروة السيادية "التي يمكن تعريفها بأنها: أوعية استثمار غير متجانسة مملوكة للدولة تديرها جهة مستقلة عن وزارة المالية والسلطة النقدية يتم تمويلها من قبل الدولة عن طريق احتياطات النقد الأجنبي، والتحويلات وبنسب متفاوتة من فوائض التجارة الخارجية، وتستخدم لغرض تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وتستثمر هذه الجهة المستقلة الجزء الأكبر من أصولها أو كلها خارج البلدان المالكة لها, وهو ما ينفع العراق في ظل أوضاعه الاقتصادية الراهنة باستثمار موارده المالية في الخارج،....، مع إمكانية الاستفادة من العوائد النفطية في تحويل قسم منها نحو صناديق الثروة السيادية، إذ يمكن استثمار محتويات هذه الصناديق خارج البلاد في مشاريع استثمارية كشراء المصانع والعقارات والأبنية وحصص الشركات والاستفادة من ريعها في تمويل الموازنات العراقية" [3].

ثالثاً. التحديات الخارجية للأمن القومي العراقي

شهدت حُقبة ما بعد العام 2003 أزمات إقليمية، في المحيطين العربي و(الشرق أوسطي)، وأخرى دولية كان لها تأثيرات متفاوتة على الأمن القومي العراقي. ولعل من أهم تلك الأزمات هي (الأزمة السورية، البرنامج النووي الإيراني، الحرب الأوكرانية، وتطورات القضية الفلسطينية ما بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023).

1. الأزمة السورية: كان للأزمة السورية تداعيات مهمة على الأمن القومي العراقي؛ وذلك نظراً للتجاور الجغرافي بين البلدين. فموجة الإرهاب التي اجتاحت شمال العراق وسيطرت على عدد من المدن العراقية ومن أهمها وأكبرها مدينة الموصل, كان مصدرها الأراضي السورية. كما أن احتمالية سقوط النظام السياسي في سوريا بيد الجماعات المسلحة سواءً المعارضة منها أو المصنفة دولياً على لوائح المنظمات الإرهابية سيكون له تداعيات خطيرة على الأمن القومي العراقي وعلى أصعدة عدة, إذ سيتأثر العراق بالآتي [4] :

أ. اقتصادياً: من خلال التأثير على الاستيراد العراقي من السوق السورية, وهي سوق تُعَد رخيصة الى حدٍ ما, فضلاً عن الخدمات السياحية الرخيصة للعراقيين في سوريا, مع غلق البدائل الاستراتيجية في التصدير لأهم سلع العراق ولاسيما النفط.

ب. سياسياً: من خلال دعم المخططات الأجنبية التي يراد منها تقسيم العراق على أساس طائفي وتمزيق وحدته السياسية والوطنية. إذ سيكون إنشاء (الإقليم السني) تحصيل حاصلاً, مدعوماً بالعمق السوري "الطائفي".

ت. أمنياً: من خلال إمكانية عودة التعرضات الأمنية من قبل المجاميع الإرهابية المتواجدة على الشريط الحدودي الفاصل بين البلدين. إذ مازالت تلك المجاميع تسعى الى إعادة فرض سيطرتها على المناطق الحدودية بين العراق وسوريا, لاسيما مع تواجدها الحالي في بعض المدن السورية الحدودية القريبة أو المحاذية.

2. البرنامج النووي الإيراني: شكَّلَ البرنامج النووي الإيراني إحدى الملفات "الساخنة" في منطقة الشرق الأوسط, وكان للعراق حصته نظراً لكونه إحدى الدول المجاورة لإيران. وبرز تأثير الملف النووي الإيراني على الأمن القومي العراقي،

---

1 المصدر نفسه، ص 41.

2 التقرير الإستراتيجي العراقي 2020، تقرير صادر عن المعهد العراقي للحوار، 2022، ص 252.

3 لورنس يحيى صالح، عقيل مكي كاظم، "ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003"، (بغداد: مجلة الإدارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية، العدد (108)، 2016)، ص 22.

4 حسين شلوشي, "العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السورية", مجلة حمورابي, (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية, العدد (4), (ديسمبر/ 2012)), ص ص 271 ـ 272.

أمنياً؛ من خلال التهديدات الدولية والأمريكية تحديداً، بإمكانية توجيه ضربة عسكرية جوية إلى إيران تستهدف مفاعلاتها النووية وبنيتها التحتية الخاصة ببرنامجها النووي, مع احتمالية استخدام الأجواء العراقية لشن الغارات العسكرية, بالرغم من ممانعة العراق لهكذا خطوة. إذ يعارض العراق استخدام أراضيه أو أجوائه للاعتداء على أي دولة أخرى. واقتصادياً؛ إذ كان لتنفيذ العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، بسبب أنشطتها النووية "غير السلمية" وفقاً للادعاء الأمريكي، "انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي بشكل عام، وحركة السلع في السوق المحلية خاصة. إذ تشغل المنتجات الإيرانية الحيز الأكبر من السلع المعروضة بالأسواق العراقية، خاصة الغذائية والكهربائية والسيارات، وبأسعار مناسبة لمستوى دخل الفرد العراقي" (1). كما ان أي صِدام أو توتر عسكري ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لاسيما في المناطق والممرات التجارية المهمة كالمضايق، وتحديداً مضيق هرمز، سيؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي. لاسيما "ان 90% من صادرات العراق من النفط تمر عبر هذا المنفذ، وان 86% من استيرادات البلاد أيضاً تمر عبر البصرة، وهو ما يجعل مصير البلاد الاقتصادي مرهون بالأوضاع (الأمنية) في تلك المنطقة" (2). وفي الواقع، وعلى الرغم من، وجود جهود حكومية سابقة لإيجاد طرق وممرات تجارية بديلة في حال تمّ إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية. كمحاولات إعادة إحياء عدد من الخطوط المعطلة، كخط بانياس على ساحل البحر المتوسط، لكن نتيجة ما شهدته سوريا من أحداث (أمنية) حال دون تحقيق ذلك (3).

3- الحرب الأوكرانية: "أدت الحرب الروسية – الأوكرانية إلى تداعيات اقتصادية عنيفة ليس فقط على البلدين المتحاربين وإنما على العالم برمته؛ نظراً لأنهما يمثلان "سلة" غذاء العـالم وخاصة فيما يتعلق بإنتاج وتصدير

الحبوب" (4)، وهو ما طالَ بتداعياته الأمن الغذائي لدول العالم بما فيها العراق. "إذ يعد العراق من أكبر دول العالم التي تعتمد على نظام توزيع وطني للمواد الغذائية على المواطنين منذ بداية القرن الماضي ضمن ما يعرف بالبطاقة التموينية الشهرية، من بينها مادة الطحين التي توزع على المواطنين بما يعادل 9 كيلوغرامات شهرياً لكل مواطن. وقد أدت الحرب الروسية – الأوكرانية إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية عالمياً مِما أثر سلباً على العراق" (5). وفي الواقع، وعلى الرغم من، ان ارتفاع أسعار النفط نتيجة العقوبات الأوروبية والأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الروسي، قد أثّر إيجابياً على الاقتصاد العراقي نظراً لارتفاع عائداته النفطية. إلا انه حمل في الوقت ذاته آثاراً سلبية تمثلت "بارتفاع أسعار المشتقات النفطية – التي يستوردها العراق-، فضلاً عن زيادة تهريب المشتقات النفطية بسبب الفجوة الكبيرة بين سعر الوقود المدعوم وسعره في السوق العالمية (6). كما كان للحرب الروسية – الأوكرانية تداعيات غير مباشرة على أمن العراق وقدراته العسكرية، وتحديداً فيما يتعلق بصيانة وإدامة بعض القطع العسكرية الروسية المنشأ التي تعتمد عليها بعض صنوف القوات المسلحة العراقية. فوفقاً لمسؤولين أمريكيين، "فإن الاحتياجات الدفاعية لروسيا قد حدّت من فرص الجيش العراقي في الحصول على قطع الغيار لطائرات الهليكوبتر وأخّرت الشحنات ذات الصلة بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة. وفي نيسان/ أبريل 2023، ذكرت القيادة المركزية الأمريكية، أن الطائرات الروسية الصنع في أسطول قوات الأمن العراقي لا تزال في حالة سيئة بسبب تعذر الحصول على قِطع بديلة بسبب العقوبات المتعلقة بالحرب في أوكرانيا" (7).

4. القضية الفلسطينية (ما بعد عملية طوفان الأقصى) : شكلت عملية (طوفان الأقصى) التي أقدمت عليها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة المحاصر في السابع من أكتوبر عام 2023 رداً على الاعتداءات الإسرائيلية بحق الشعب

---

1 رائد حامد، "العقوبات الأمريكية على إيران.. ساسة العراق منقسمون واقتصاده يتضرر"، مقال منشور على الرابط:

www.aa.com.tr (تأريخ التصفح: 5/4/ 2024).

2 التقرير الإستراتيجي العراقي 2020، مصدر سبق ذكره، ص 266.

3 مصطفى جاسم حسين، هناء حسن عبيد، "الصراع الإيراني الأمريكي في مضيق هرمز", المجلة السياسية والدولية، (بغداد: كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية، العدد (49), (كانون الأول/ 2021))، ص ص 135– 136.

4 نبيل جعفر المرسومي، "تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (73)، (حزيران/ 2022)، ص 1.

5 المصدر نفسه، ص 1.

6 المصدر نفسه، ص 4.

7 كريستوفر بلانشارد، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ترجمة واختصار أمل عيتاني، سلسلة ترجمات الزيتونة (92)، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيلول/ سبتمبر 2023)، ص7.

الفلسطيني، حدثاً بارزاً في تأريخ الصراع (الفلسطيني – الإسرائيلي) والمنطقة عموماً، لاسيما مع إمكانية تدحرج الأوضاع إلى حرب إقليمية متعددة الجبهات يصعب ضبطها أو السيطرة عليها. خاصة في ظل حرب الإبادة الجماعية التي تمارسها (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة. ويأتي تأثر العراق بتداعيات تلك الحرب أمراً طبيعياً؛ إذ صُنِّفَ العراق تاريخيا كأحد دول المواجهة مع (إسرائيل) وان لم يكن يمتلك حدوداً مباشرة مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا فضلاً عن، المطامع الإسرائيلية التأريخية في أرض العراق ومياهه، وفقــاً "للشعار الذي رفعته المخططات الصهيونية منذ بدايتها –

متمثلاً بمقولة- "حدودك يا (إسرائيل) من الفرات إلى النيل" (1). مع مشاريع قديمة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في دول المنطقة ومنها العراق (*2)، تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية وحق العودة للشعب الفلسطيني.

أما عن ردة الفعل صانع القرار العراقي في التكيف والتعامل مع التداعيات الأمنية للأزمات الإقليمية والدولية المشار إليها في أعلاه. فقد تراوحت، إلى حدٍ ما، ما بين المرونة والبراغماتية في جانب، وما بين التصلب وعدم إبداء المرونة في جانبٍ آخر، وتحديداً في المسائل ذات المساس بالثوابت الوطنية والقومية العُليا. إذ حرص العراق أولاً على أن لا يكون طرفاً في الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية الدائرة. والنأي بنفسه عن سياسة الأحلاف والأحلاف المضادة. مع العمل من خلال دبلوماسيته النشطة للتخفيف من حدة التوترات وتقديم نفسه وسيطاً في حل الأزمات. يساعده في ذلك "امتلاك العراق مرونة عالية في التعامل مع جميع القوى الدولية، فهو (مثلاً) يتمتع بعلاقات جيدة مع روسيا غير إنه لا يشترك في محورها (ومن ضمنه إيران) في الترتيبات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية. كما انه يتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية غير انه لا يشترك معها فــي الجهود الرامية لعزل إيران (وروسيا)، ويأتي ذلك فـي ظل عقيدة سياسية جديدة تبناها العراق الرسمي بعد عام 2003 تقوم على- الحياد الإيجابي والابتعاد عن سياسة المحاور" (3). إذ حرصت الإستراتيجية العراقية ما بعد عام 2003 على الاهتمام بالشأن الداخلي وإعادة البناء من الداخل من أجل التشافي واسترجاع مكانة ودور العراق إقليمياً ودولياً.

إلا أن سياسة الحياد البناء والمرونة لا تعني، بأي حالٍ من الأحوال، التخلي عن مناصرة القضايا ذات الأبعاد الوطنية والقومية العُليا، والقضية الفلسطينية شاهد بيّن على ذلك. إذ شكلت القضية الفلسطينية محور اهتمام مختلف القوى السياسية والوطنية في العراق. لما لها من مركزية في وجدان الإنسان العراقي الذي يرى فيها قضية عربية وإسلامية وإنسانية عادلة. إذ أكدت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 على موقفها الثابت من دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقه في العيش الآمن على أرضه. فضلاً عن، رفض أي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني أو الترويج له على الأرض العراقية، بِعَد ذلك جُرم يرقى إلـى الخيانة العظمى التي يعاقب عليها القانون بعقوبات قد تصل إلـى حَد الإعدام أو السجن المؤبد (*4).

---

1 حامد عبيد حداد، "الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط (دراسة اقتصادية)"، مصدر سبق ذكره، ص 107.

2 "منذ طرح المشروع الصهيوني لإقامة (دولة إسرائيل) على حساب الشعب العربي، والعراق يُعَد واحداً من الدول العربية المرشحة من الصهيونية لاستقبال الفلسطينيين المقتلعين من أرضهم. ونكفي ان نشير هنا على سبيل المثال إلى واحد من المشاريع الصهيونية في هذا الاتجاه. ففي الثلاثينات من القرن الماضي أعد المليونير اليهودي (ادوار.أ. نورمان) مشروعاً لتوطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في جنوبي العراق، وقد وقع اختياره على العراق بسبب اتساع أراضيه وغناها بالمياه، الأمر الذي يوفر – بنظر نورمان – للفلاح الفلسطيني فرصة للاستقرار". = أنظر: حميد فاضل حسن، "الرؤية الإسرائيلية للعراق في ظل المتغيرات الجديدة"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (23)، (شباط/ 2004))، ص 97.

3 التقرير الإستراتيجي العراقي 2020، مصدر سبق ذكره، ص 384.

4 إذ أكّد قانون (تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني) رقم 1 لسنة 2022 الذي أقره مجلس النواب العراقي، في مادته الثانية على: حظر وتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، منع إقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني بأي شكلٍ من الأشكال، (....)، فيما بيّنت المادة الرابعة منه العقوبات التي تطال من يخالف هذا القانون وتمثلت بالأتي:

- يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من سافر إلى الكيان الصهيوني أو زار إحدى سفاراته أو مؤسساته في دول العالم كافة أو اتصل بأي منها. (لا تسري أحكام هذه المادة على الزيارات الدينية المقترنة بموافقة مسبقة من وزارة الداخلية العراقية).

الخاتمة :

سعت إستراتيجية الأمن القومي العراقي إلى التعامل مع مجموعة من التحديات الأمنية داخلياً وخارجياً. والبعض من هذه التحديات لازالت قائمة وبدرجة خطورة متباينة (كالإرهاب، التواجد العسكري الأجنبي، الأمن المائي..إلخ)، والبعض الآخر قابل للتصعيد وصولاً إلى احتمالية الانفجار (كالحرب الأوكرانية، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة). وهو ما يتطلب من واضعي تلك الإستراتيجية ضرورة مواصلة المساعي والجهود الحثيثة؛ إذ يُعَد عامل (الاستمرارية) شرط أساسي لأي إستراتيجية ناجحة. مع ضرورة التأقلم مع المستجدات الأمنية المفاجئة تحقيقاً لشرط (المرونة)، الذي يتطلب وضع مجموعة من البدائل للتعامل مع الحالات الأمنية المفاجئة والمختلفة. وبكل ما يحفظ أمن العراق أرضاً وشعباً، ويضمن استقراره الداخلي، ويصون سيادته الوطنية.

قائمة المصادر :

أولا. الدساتير والقوانين:

الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (1) لسنة 2022، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4680)، السنة الثالثة والستون، (20 حزيران/ 2022).

قانون مكافحة الإرهاب, رقم (13) لسنة 2005.

ثانياً. الكتب:

عبد القادر محمد فهمي، "المدخل في دراسة الإستراتيجية"، بغداد، 2009.

عبد الوهاب الكيالي, "موسوعة السياسة ـ ج 2", بلا ط, (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بلا سنة).

نجدت صبري, "الإطار القانوني للأمن القومي", بلا ط, (عمان: دار دجلة, بلا سنة).

ثالثاً. المجلات:

حامد عبيد حداد, "تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)", مجلة دراسات دولية, (بغداد: مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد, العدد (51), (كانون الثاني/ 2012)).

حامد عبيد حداد، "الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط (دراسة اقتصادية)"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: بيت الحكمة، العدد (27)، 2013).

حسين شلوشي, "العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السورية", مجلة حمورابي, (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية, العدد (4), (ديسمبر/ 2012)).

- يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من قدم أي نوع من أنواع المساعدات أو التبرعات أو الهبات أو قبلَ أياً منها، من الكيان الصهيوني أو مؤسساته.

- يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من أقام علاقة مع الكيان الصهيوني، دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أمنية أو ثقافية أو أي علاقة من نوع آخر.

- يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من طبَّع أو تخابر مع الكيان الصهيوني أو روج له أو لأية أفكار أو مبادئ أو أيديولوجيات أو سلوكيات صهيونية أو ماسونية بأية وسيلة كانت علنية أو سرية بما في ذلك المؤتمرات أو التجمعات أو المؤلفات أو المطبوعات أو وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى.

ومنها أيضاً :

- يحظر على الأجنبي الترويج داخل الأراضي العراقية للتطبيع أو الدعوة إلى إقامة علاقة مع الكيان الصهيوني. = المصدر: قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (1) لسنة 2022، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4680)، السنة الثالثة والستون، (20 حزيران/ 2022)، ص 1، 2، 4.

حميد فاضل حسن، "الرؤية الإسرائيلية للعراق في ظل المتغيرات الجديدة"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (23)، (شباط/ 2004)).

حيدر قحطان سعدون، "المواطنة والأمن الإنساني في العراق بعد 2003.. الأبعاد والتداعيات الأمنية"، مجلة قضايا سياسية، (بغداد : كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العدد (73)، 2023).

ستار جبار علاي، "الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (54)، 2012).

علي عباس مراد, "حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق", مجلة حمورابي, (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية, (العدد 4), (ديسمبر/ 2012)).

لورنس يحيى صالح، عقيل مكي كاظم، "ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003"، (بغداد: مجلة الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، العدد (108)، 2016).

مصطفى جاسم حسين، هناء حسن عبيد، "الصراع الإيراني الأمريكي في مضيق هرمز", المجلة السياسية والدولية، (بغداد: كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، العدد (49), (كانون الأول/ 2021)).

نبيل جعفر المرسومي، "تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (73)، (حزيران/ 2022).

رابعاً. الدراسات والبحوث العلمية :

علي عباس مراد، "مشكلات الأمن القومي.. نموذج تحليلي مقترح"، دراسات إستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (105)، 2005).

كريستوفر بلانشارد، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ترجمة واختصار أمل عيتاني، سلسلة ترجمات الزيتونة (92)، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيلول/ سبتمبر 2023).

مايكل روز، "حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق"، سلسلة محاضرات الإمارات، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007).

خامساً. الدوريات:

حامد عبيد حداد، "التداعيات الاجتماعية للاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي"، أوراق دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد (165)، (أيار/ 2008)).

سادساً. أطاريح الدكتوراه:

أحمد محمود عبد المجيد العبدلي، "الطاقة ومستقبل مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي", أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2023.

سابعاً. التقارير:

التقرير الإستراتيجي العراقي 2020، تقرير صادر عن المعهد العراقي للحوار، 2022.

ثامناً. مواقع الإنترنت :

رائد حامد، "العقوبات الأمريكية على إيران.. ساسة العراق منقسمون واقتصاده يتضرر"، مقال منشور على الرابط: www.aa.com.tr (تأريخ التصفح: 5/4/ 2024).

• List of sources:

Firstly. Constitutions and laws:

The permanent Iraqi constitution of 2005.

Law Criminalizing Normalization with the Zionist Entity No. (1) of 2022, Iraqi Gazette, Issue (4680), Sixty-Third Year, (June 20, 2022).

Anti-Terrorism Law, No. (13) of 2005.

secondly. Books:

1.Abdul Qadir Muhammad Fahmi, “Introduction to the Study of Strategy,” Baghdad, 2009.

2.Abdel-Wahhab Al-Kayyali, “Encyclopedia of Politics - Part 2”, without edition, (Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing, without a year).

3.Najdat Sabri, “The Legal Framework for National Security,” without publication, (Amman: Dar Dijlah, without a year).

Third. Magazines:

1.Hamid Obaid Haddad, “Challenges to Iraq’s Water Security (for the Tigris and Euphrates Basins),” Journal of International Studies, (Baghdad: Center for International Studies - University of Baghdad, Issue (51), (January 2012).

2.Hamid Obaid Haddad, “The Conflict over Water in the Middle East (Economic Study),” Journal of International Studies, (Baghdad: House of Wisdom, Issue (27), 2013).

3.Hussein Shallushi, “Iraq between the American partnership and the pressure of the Syrian repercussions,” Hammurabi Magazine, (Iraq: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Issue (4), (December 2012)).

4.Hamid Fadel Hassan, “The Israeli Vision for Iraq in Light of the New Changes,” Journal of International Studies, (Baghdad: Center for International Studies - University of Baghdad, Issue (23), (February 2004).

5.Haider Qahtan Saadoun, “Citizenship and Human Security in Iraq after 2003... Security Dimensions and Implications,” Political Issues Journal, (Baghdad: College of Political Science - Al-Nahrain University, Issue (73), 2023).

6.Sattar Jabbar Ali, “The Iraqi Elections and their Impact on Stability and Development,” Journal of International Studies, (Baghdad: Center for International Studies - University of Baghdad, Issue (54), 2012).

7.Ali Abbas Murad, “On Some Problems of Rebuilding the State in Iraq,” Hammurabi Magazine, (Iraq: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, (Issue 4), (December 2012)).

8.Lawrence Yahya Saleh, Aqeel Makki Kadhim, “The rentierism of the Iraqi economy and the necessity of diversifying sources of income after 2003,” (Baghdad: Journal of Management and Economics - Al-Mustansiriya University, Issue (108), 2016).

9.Mustafa Jassim Hussein, Hana Hassan Obaid, “The Iranian-American Conflict in the Strait of Hormuz,” Political and International Journal, (Baghdad: College of Political Sciences - Al-Mustansiriya University, Issue (49), (December 2021)).

10.Nabil Jaafar Al-Marsoumi, “The Effects of the Russian-Ukrainian War on the Iraqi Economy,” Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue (73), (June 2022).

Fourthly. Scientific studies and research:

1.Ali Abbas Murad, “National Security Problems... A Proposed Analytical Model,” Strategic Studies, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue (105), 2005).

2.Christopher Blanchard, “The Implications of the Russian-Ukrainian War on the Middle East and North Africa,” translated and abridged by Amal Itani, Al-Zaytouna

Translation Series (92), (Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, September 2023).

3.Michael Rose, “Conflict Resolution in the Post-Cold War World and Its Implications for Iraq,” Emirates Lecture Series, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2007).

Fifth. Periodicals:

4.Hamid Obaid Haddad, “The Social Repercussions of the American Occupation on Iraqi Society,” International Papers, (Baghdad: Center for International Studies, University of Baghdad, Issue (165), (May 2008).

Sixthly. Doctoral dissertations:

1.Ahmed Mahmoud Abdel Majeed Al-Abdali, “Energy and the future position of the Russian Federation in the international system,” unpublished doctoral thesis, submitted to the College of Political Science - Al-Nahrain University, 2023.

Seventh. Reports:

Iraqi Strategic Report 2020, a report issued by the Iraqi Institute for Dialogue, 2022.

Eighth. Internet sites:

1.Raed Hamed, “US sanctions on Iran... Iraq’s politicians are divided and its economy is damaged,” an article published at the link: www.aa.com.tr (browsing date: 4/5/2024).